الأمم المتحدة

A/60/313

الجمعية العامة

Distr.: General
30 August 2005
Arabic
Original: English

**الدورة الستون**

البندان ٤٨ و ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

**التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

**متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية**

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن حكومة جمهورية إندونيسيا استضافت اجتماعا وزاريا إقليميا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عنوانه: المضي قُدما نحو عام ٢٠١٥، بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبنك التنمية الآسيوي، وعُقد الاجتماع في جاكرتا في الفترة من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

واعتمد الاجتماع بالإجماع إعلان جاكرتا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عززت فيه بلدان المنطقة التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية وأعادت التأكيد على تضامنها من أجل تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، باعتبارها عنصرا هاما من عناصر النهج المتكامل والمتسق في التنمية.

* A/60/150.

070905 070905 05-47625 (A)
*0547625*

وعملا بنص الإعلان، تطلب إليكم حكومة جمهورية إندونيسيا أن تتفضلوا بتعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت البندين ٤٨ و ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت، واعتبارها مساهمة من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، منبثقة عن المداولات بشأن الوثيقة الختامية المقرر تقديمها خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده الشهر المقبل. وقد انتهزت كذلك فرصة المشاورات غير الرسمية المعقودة سابقا لإيصال رسالة مماثلة.

(توقيع) رزلان إشار **جيني**
السفير، الممثل الدائم

**مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة**

# إعلان جاكرتا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: المضي قُدما نحو عام ٢٠١٥

**جاكرتا، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥**

١ - نحن، وزراء وممثلي بلدان آسيا والمحيط الهادئ، المجتمعين في جاكرتا بإندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ لحضور الاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعنون: ”المضي قُدما نحو عام ٢٠١٥“، والذي شارك فيه أيضا ممثلو المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية،

٢ - نعيد تأكيد التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، باعتبارها عنصرا هاما من عناصر النهج المتكامل والمتسق في التنمية. ونعترف بضرورة أن تتخذ بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ إجراءات جماعية عاجلة، نظرا لمضي خمس سنوات على إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي عمله خلال السنوات العشر القادمة.

٣ - نعيد التأكيد على التضامن بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونسلم بالأهمية الحاسمة للشراكة العالمية والإقليمية والتعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك مساعدة أولئك الذين يلاقون صعوبات في تحقيق هذه الأهداف.

٤ - نعيد التأكيد على دور التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي، في السياق العام للشراكة الإقليمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - نسلم بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تضم أكثر من ثلثي الفقراء في العالم البالغ عددهم بليون نسمة، وبأن الحاجة تمس إلى إرادة سياسية قوية وإلى إجراءات جريئة وحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٦ - نلتزم بجعل الحد من الفقر هدفا عاما للشراكة والتعاون الإنمائيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٧ - نسلم بأنه يتعين على كل بلد أن يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني، وهي عملية تصبح يسيرة إذا شارك فيها

أصحاب المصالح المعنيون عند اللزوم. ونحث في هذا الخصوص على تعزيز الشراكة بين جميع تلك الأطراف المعنية.

٨ - نسلم بأن تنفيذ برامج واتخاذ إجراءات واتباع سياسات وإقامة هيكل مالي ونظام تجاري حافزة ترمي إلى توفير أقصى حد من فرص التنمية للبلدان النامية هي أمور تتسم بأهمية حاسمة من أجل إنجاح الجهود الوطنية للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق ينبغي السعي لتهيئة بيئة تسمح للقطاع الخاص بأداء دوره التكميلي في تعزيز تدفقات الأموال والتكنولوجيا والمشاريع التجارية نحو البلدان النامية.

٩ - نسلم بأن تنوع المناطق دون الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والعلاقات الدينامية القائمة بينها ميزات فريدة. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم نحو بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم لم يكن مطردا.

١٠ - نسلم بأن المحافل مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وغيرها من المبادرات الإقليمية ينبغي استخدامها كأسس لتعزيز التعاون الإقليمي، وندعو هذه المحافل إلى العمل بتعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الآسيوي، وغيره من المؤسسات المالية الدولية لضمان تآزر البرامج الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - ومن الأمور المشجعة لنا الاطلاع على الخطوات السبَّاقة التي خطتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإعداد ميثاق إنمائي للألفية تابع للرابطة، يحفز كثيرا من المبادرات المشتركة بين البلدان من أجل التخطيط للعمل الجماعي الفعال على كافة المستويات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - نسلم بالاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو جميع الشركاء الإنمائيين إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمساعدة هذه البلدان على مواجهة التحديات الفريدة. ومن العوامل الحاسمة لتحقيق هذا الهدف التنفيذ الفعلي لإعلاني وخطتي عمل بروكسل وألما آتا، واستراتيجية موريشيوس. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق السعي إلى تحقيق تعاون دولي أوثق، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية على أساس يمكن التنبؤ به بصورة أفضل.

١٣ - نسلم بأن الأوضاع الخاصة لمنطقة جزر المحيط الهادئ تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وتحد من فرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونسعى إلى التأكيد مجددا على الحاجة إلى التركيز بصورة خاصة على أوجه التآزر والصلات المتبادلة بين المعونة والتجارة

والاستثمار وتخفيف عبء الديون والحكم الرشيد، بما في ذلك تنسيق المعونة واستخدامها بفعالية.

١٤ - نؤكد على أهمية الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إجراء استعراض شامل لتنفيذ إعلان الألفية، ولا سيما فيما يختص بالتعاون الإنمائي. ونود أن نحدد بعض الإجراءات الرئيسية التي تسمح بتحقيق الأهداف الإنمائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٥ - نسلم بأن الشراكة الإقليمية والتعاون الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار وبناء القدرات والدعم التكنولوجي وتنمية الهياكل الأساسية، مثل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع الاستدامة البيئية هي عوامل حاسمة في الاستجابة للشواغل الخاصة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - نأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى إفساح المجال أمام السياسات الوطنية للبلدان النامية لاستخدام وسائل مناسبة تنص عليها السياسات في مساعيها لتنفيذ الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية. وبالتالي فإننا نسلم بأن الحوار الإقليمي يمكن أن يساعد على التوصل إلى توافق أقوى في الآراء في هذا المجال الهام.

١٧ - نؤكد على الأثر الضار للأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية على التنمية، وعلى الأخص الكلفة الاقتصادية والاجتماعية الباهظة التي تؤدي إلى تباطؤ عملية الحد من الفقر. ومن الأمور البالغة الأهمية تحسين الخدمات الصحية فضلا عن وضع مبادرات إقليمية للتصدي للتفشي السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، وانفلونزا الطيور، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة؛ وغيرها من الأمراض المعدية.

١٨ - نسلم بأن الفقر والجوع وسوء التغذية هي الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال والأمهات، وندعو إلى إقامة شراكة إقليمية معززة وإلى التعاون لدعم الجهود الوطنية للتصدي لهذه المشاكل على سبيل الأولوية.

١٩ - نؤكد على الحاجة الماسة إلى تعزيز فهم الروابط بين الفقر والبيئة، وحيثما لزم الأمر، تشجيع التعاون الإقليمي لمساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على تعميم مراعاة البعد البيئي في استراتيجيات القضاء على الفقر.

٢٠ - إننا نومن بأن السعي لتحقيق الاستدامة البيئية في إطار التنمية المستدامة هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وينبغي إدماج الاستدامة البيئية في استراتيجيات التعاون الإقليمي الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - نؤكد على الحاجة إلى ضمان أن تكون الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والأهداف الإنمائية للألفية داعمة لبعضها البعض.

٢٢ - إننا نؤمن بالأهمية الحاسمة لتعزيز قدرات البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال استخدام خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وما تقوم به البرامج البيئية للأمم المتحدة من عمليات لبناء القدرات من أجل تعزيز الاستدامة البيئية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - نسلم بإمكانية تعرض المنطقة إلى حد كبير للكوارث الطبيعية التي يمكنها أن تسبب نكسة في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي نعيد التأكيد على الحاجة إلى تعزيز التعاون في المنطقة من أجل إنشاء نظم متعددة الأشكال للإنذار المبكر ضد الأخطار الطبيعية، تندمج بصورة كاملة في المجتمعات المحلية وتسمح بردود فعل ناجعة وسريعة تجاه هذه الأخطار، بما في ذلك إعادة التأهيل والإنعاش. وبالتالي فإننا ندعو مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة التي بدأت العمل في هذا المجال إلى مواصلة جهودها.

٢٤ - نعيد التأكيد على الأهمية القصوى لإقامة نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية ويشمل تعزيز الأمم المتحدة، من أجل معالجة التحديات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة أفضل.

٢٥ - نعيد التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في المنطقة من أجل تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والنظم المالية والتجارية المتعددة الأطراف من أجل ضمان توافر الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - نسلم بأهمية التجارة باعتبارها محركا من محركات النمو والتنمية، ونؤكد على الحاجة إلى مزيد من العمل في المنطقة للتشجيع على قيام نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القانون ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، بما في ذلك من خلال تحقيق الهدف الإنمائي لجولة الدوحة. كما نسلم بالحاجة إلى تسهيل الانضمام السريع للبلدان النامية في المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية.

٢٧ - نعيد تأكيد التزامنا بإكمال المفاوضات المتعلقة ببرنامج الدوحة الإنمائي في عام ٢٠٠٦، بما يفي بالطموحات بما فيها تلك المتعلقة بالبعد الإنمائي، كما وردت في بيان

الدوحة الوزاري. ومن الأمور الحاسمة في هذا السياق نجاح الاجتماعي الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ بالصين.

٢٨ - نعيد التأكيد على وجوب وصول المنتجات الواردة من أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية القادرة على فعل ذلك دون أن تُفرض عليها رسوم جمركية أو حصص.

٢٩ - نعيد تأكيد التزامنا بتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، الذي يوفر أحد السبل الرئيسية للتضامن بين بلدان الجنوب في مجال التنمية، ولمساهمة التجارة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - نسلم بأن استمرار ارتفاع أسعار النفط يشكل تحديا اقتصاديا كبيرا لكثير من البلدان النامية يحول دون تحقيقها الغايات المنبثقة عن الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري، معالجة هذه المسألة من جوانبها المتعددة، بما في ذلك دعم استحداث مصادر طاقة جديدة، والسعي إلى زيادة الكفاءة في قطاع الطاقة وضمان استدامة الإمدادات.

٣١ - نسلم بالعلاقة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية وضرورة معالجة هذه المسألة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، وبطريقة متسقة ومتماسكة، بُغية الاستجابة للفرص والتحديات، والاستفادة من الآثار الإيجابية للهجرة على التنمية.

٣٢ - نعيد التأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين والعدالة باعتبارهما العنصرين الرئيسيين للأهداف الإنمائية للألفية اللذين يسمحان بتحقيق تنمية مستدامة محورها الإنسان، وتسهل وتعزز إقامة شراكة عالمية دائمة وبناءة في جميع مجالات الحياة وعلى جميع مستويات المجتمع.

٣٣ - نعيد التأكيد على التزامنا بتعزيز الحكم الرشيد، وتوطيد دولة القانون ومكافحة الفساد على كافة المستويات ونؤكد على أهمية هذه الإجراءات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المطردة، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع. كما نسلم بأهمية السعي من أجل تحقيق الاستقرار والأمن. وندعو إلى التعاون الإقليمي الذي يعزز القدرات في هذه المجالات.

٣٤ - نشجع على حث الخطى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، عن طريق اتخاذ مبادرات "المكاسب السريعة" الوطنية، وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٣٥ - نسلم بالحاجة إلى إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية في كل من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة. وندعو إلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتي تستلزم

أخذ الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية بعين الاعتبار، وتفي بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدعم سياسات دعم الفقراء والحد من الفقر. ونعيد التأكيد على أهمية الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري، فيما يختص بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وندعو إلى تنفيذ هذا الالتزام مع أخذ الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية بعين الاعتبار. كما نرحب بالجهود المبذولة والمبادرات المتخذة مؤخرا بغية تحسين نوعية المساعدات وتعزيز آثارها.

٣٦ - نؤكد على ضرورة الاهتمام بالسماح للبلدان بتحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وذلك عند تقييم قدرتها على تحمل أعباء الديون، دون زيادة معدلات ديونها.

٣٧ - ندعو إلى مواصلة بناء آلية مبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك الشراكة، بين القطاعين العام والخاص، من أجل زيادة الاستثمارات في مجال التنمية، ومقايضة الديون بالأهداف الإنمائية للألفية، وخطط التمويلات الصغيرة.

٣٨ - نسلم بالحاجة إلى إعطاء الأولوية لهياكل أساسية مستدامة بيئيا تلبي احتياجات الفقراء.

٣٩ - ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى ضمان وضع برامج متكاملة ومتناسقة لدعم بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في جهودها الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التنويه بصورة خاصة إلى ضرورة تنفيذ إعلان جاكرتا هذا، وإلى الاضطلاع بدور رئيسي في تشجيع الحوار بين السياسات وتسهيل تبادل أفضل الممارسات، لا سيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٠ - نسلم بأن الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة التي أقرها رؤساء دول وحكومات البلدان الآسيوية والأفريقية خلال مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي لعام ٢٠٠٥ من شأنها أن تقوم بدور هام في تعزيز التضامن والتعاون الإنمائي الأقاليمي.

٤١ - نرحب بالشراكة بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي، التي سمحت بإجراء تقييم إقليمي مشترك لما حققته بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو إلى إجراء مزيد من التحليلات الإقليمية المشتركة في المجالات الرئيسية التي تغطيها الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل دعم عمليات صوغ السياسات الوطنية. ونناشد هذه المنظمات أداء دور نشط في تعبئة الموارد والتكنولوجيا لتمكين المنطقة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وندعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع الأمم المتحدة

للألفية إلى دعم مساعي وضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع التنفيذ، عن طريق مساعدة الحكومات على تقييم الاحتياجات من الاستثمارات القطاعية، مما يسهل تقدير التكاليف ووضع خطط التمويل.

٤٢ - نطلب إلى حكومة إندونيسيا، البلد المضيف لهذا الاجتماع الوزاري الإقليمي، أن تحيل نتائج الاجتماع إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٤٣ - ندعو لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والتي تستضيفها حكومة إندونيسيا في جاكرتا، بندا يتعلق بطرائق التنفيذ الإقليمي لهذا الإعلان، بما في ذلك وضع خطة عمل تستخدم كخريطة طريق للمضي قُدُما نحو عام ٢٠١٥.